



التوزيع: عام  
E/ESCW/A/AGR/1992/12  
١٩٩٢ كانون الأول / ديسمبر ٢٣  
ARABIC  
الأصل: بالعربية

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

شبكة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو

مكافحة زراعة الحشيش والخشاش (الآفيون) في لبنان

كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION  
FOR WEST ASIA  
MAR 01 1993  
LIBRARY & DOCUMENTATION SECTION

## تقديم

يعتبر موضوع مكافحة زراعة الحشيش والخشاش (الآفيفون) في لبنان من الأمور التي تحظى باهتمام كبير ومتزايد من قبل الحكومة اللبنانية، وذلك لارتباط هذه الزراعات بسبل عيش جزء لا يأس به من سكان منطقة تعتبر من أقل المناطق اللبنانية تطوراً ونمواً وهي منطقة بعلبك/الهرمل، من ناحية، ولانعكاساته الخطيرة على المجتمع اللبناني الذي شهد في السنوات الأخيرة تزايداً في عدد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، وكذلك على سمعة لبنان والتزاماته تجاه المجتمع الدولي من ناحية أخرى.

وتهدف هذه الدراسة الأولية إلى التعرف على أبعاد هذه المشكلة وتبيان الخطوط العامة للسياسات والبرامج التي يمكن أن تساهم في القضاء على هذه الآفة أو الحد من انتشارها عن طريق وضع وتنفيذ خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة زراعة الحشيش والخشاش، تكفل تطوير المنطقة وتحقيق دخول مناسبة للمزارعين تساعد في التخلص وبشكل دائم عن هذه الزراعات غير الشرعية.

سامي الصناع  
رئيس شعبة الزراعة المشتركة  
بين الاسكوا والفاو

## المحتويات

### الصفحة

ج	.....	تقديم
١	.....	مقدمة
١	.....	أولاً- معلومات عامة عن القطاع الزراعي في لبنان
٣	.....	ثانياً- زراعة الحشيش والخشخاش (الآفيفون) في لبنان
٥	.....	ثالثاً- لماذا يجب القضاء على زراعة الحشيش والخشخاش (الآفيفون)
٨	.....	رابعاً- الأساليب التي اتبعت في الماضي: مدى نجاحها وأسباب فشلها
٩	.....	الفصل الأول: الموارد الطبيعية والسمات البيئية لمنطقة زراعة الحشيش والخشخاش (الآفيفون).
٩	.....	أولاً- الأراضي والسكان
٩	.....	ثانياً- المياه
١٠	.....	ثالثاً- المناخ
١١	.....	الفصل الثاني: السمات الزراعية لمنطقة زراعة الحشيش والخشخاش (الآفيفون)
١١	.....	أولاً- الانتاج النباتي
١٤	.....	ثانياً- إمكانية إدخال زراعات جديدة
١٨	.....	الفصل الثالث: التنمية الريفية المتكاملة لمنطقة كوسيلة للقضاء على زراعة الحشيش والخشخاش
١٨	.....	أولاً- زيادة الدخل من الأنشطة الزراعية
٢٠	.....	ثانياً- زيادة الدخل من الأنشطة غير الزراعية
٢٢	.....	ثالثاً- تحسين الخدمات في القطاع الزراعي
٢٥	.....	رابعاً- تحسين الخدمات في القطاعات الأخرى
٢٨	.....	الفصل الرابع: توصيات واقتراحات حول مكافحة الزراعات غير المشروعة

## مقدمة

قبل مناقشة موضوع زراعة الحشيش والخشخاش في لبنان، قد يكون من المناسب إعطاء فكرة موجزة على الوضع الزراعي في لبنان، وذلك اعتماداً على آخر الإحصائيات المتاحة.

### أولاً - معلومات عامة عن القطاع الزراعي في لبنان

#### الف- الموارد الطبيعية

تبلغ المساحة الإجمالية للجمهورية اللبنانية ١٠٤٠ ألف هكتار<sup>(١)</sup> واليابسة ١٠٢٣ ألف هكتار. وتبين أحدث أرقام منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)<sup>(٢)</sup> أن مساحة الأراضي الزراعية تبلغ نحو ٣٠٠ ألف هكتار، وأن مساحة الأراضي المشغولة بالحراج هي في حدود ٩٠ ألف هكتار وبالمراعي بحدود ١٠ آلاف هكتار. ووفقاً لأسس التصنيف المعتمدة من قبل الفاو، فإن ٣١ في المائة من الأراضي الزراعية تعتبر عالية الانتاجية و١٢ في المائة متوسطة و٥٧ في المائة متدنية الانتاجية. وتشير أرقام وزارة الزراعة اللبنانية (المشروع الأخضر) إلى أن المساحة القابلة للاستصلاح تقدر بحوالي ٣٢٤ ألف هكتار.

وتقدر مساحة الأراضي المروية بـ ٦٨ ألف هكتار، في حين تقدر كميات المياه المتوفرة بحوالي ٢٢٠٠ مليون متر مكعباً من المياه السطحية و ٤٠٠ مليون متر مكعب من المياه الجوفية، تنقص أو تزيد من سنة لآخرى وفقاً لسقوط الأمطار. وتجلد الإشارة إلى أن كميات الأمطار التي تهطل على لبنان سنويّاً تقدر بحوالي خمسة بلايين متر مكعب، تظهر بشكل أنهار وسواقي أو تنفذ إلى باطن الأرض لتشكل المياه الجوفية. وأكبر نهران في لبنان هما اللبناني، الذي ينبع من البقاع ويصب في البحر الأبيض المتوسط في جنوب لبنان، ونهر العاصي الذي ينبع من شمال البقاع ويتجه نحو الأراضي السورية.

#### باء- الانتاج النباتي

يبين الجدول التالي أحدث الإحصائيات المتاحة حول الانتاج الزراعي في لبنان<sup>(٣)</sup>.

#### جيم- الانتاج الحيواني

شكل الانتاج الحيواني في سنة ١٩٩٠ حوالي ٣٠ في المائة من مجموع الانتاج الزراعي. ويضم القطاع الحيواني ٥٢ ألف رأس من البقر و١٤١ ألف رأس من الأغنام و٤٧٠ ألف رأس من الماعز، وقد قدر الانتاج من لحوم الأبقار بحوالي ١٥ ألف طن ومن لحوم الصان والماعز بحدود ١٥ ألف طن ومن لحوم الدواجن بحوالي ٥٥ ألف طن ومن الحليب بحوالي ٩٥ ألف طن ومن البيض بحوالي ٥٢ ألف طن.

(١) الهكتار =  $10000^2$  م أو عشرة دونمات.

(٢) قاعدة بيانات الفاو.

(٣) باستثناء المساحات المزروعة بالمحاصيل الممنوعة (الحشيش والخشخاش).

**الجدول ١ - مساحة وإنتاج المحاصيل والأشجار المثمرة في لبنان عام ١٩٩٠**

المحصول	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)
الحبوب	٤١,٢	٧٧
الدرنيات	١٣,٣	١٤١
البقوليات	١٨,٢	١٧
الخضر والقرعيات	٣٢,٥	٥٣٣
المحاصيل الصناعية والتبغ	١,٩	٨
الزيتون والمحاصيل الزيتية	٤٦,٠	٦٨
الفاكهة	٧٢,٣	٩٢٧

المصدر: مأخوذة عن قاعدة بيانات الفاو.

**دال - القوى العاملة في الزراعة**

يقدر عدد سكان لبنان بحوالي ٢٧٣٨ ألف نسمة وعدد القوى العاملة بحوالي ٨٤٣ ألف عامل وعدد السكان الزراعيين بحوالي ٢٢٨ ألف نسمة. وتشكل القوى العاملة في الزراعة نحو ٣٠٪ من مجموع القوى العاملة في لبنان، أي حوالي ٧٠ ألف عامل.

**هاء - اقتصاديات القطاع الزراعي**

يساهم قطاع الزراعة بحوالي ٥٪ في المائة من إجمالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي في لبنان. وتشير إحدى دراسات الجامعة الأمريكية في بيروت إلى أن هناك إمكانية متاحة لزيادة الإنتاج الزراعي في لبنان بنسبة ٥٠ في المائة<sup>(٤)</sup> ، يمكن تحقيقها إذا ما تم الاستثمار بصورة ملموسة في هذا القطاع، بعد أن توقف خلال العقود الماضية. إذ لم تشكل حصة وزارة الزراعة من الميزانية العامة لعام ١٩٩١ سوى ١ في المائة، ولم يزد حجم القروض الزراعية التي وفرها القطاع المصرفي عن ٢ في المائة من إجمالي القروض، في حين أن نسبة الصادرات الزراعية للسنوات الثلاث ١٩٨٨-١٩٩٠ بلغت ٣٠ في المائة من مجمل الصادرات اللبنانية.

وقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي للسنوات ١٩٨٨-١٩٩٠، محسوبة على أساس أرقام منظمة الأغذية والزراعة الدولية، نحو ١٢٪ في المائة بالنسبة للحبوب و٦٪ ١١٨ في المائة بالنسبة للدرنيات

و٢٧% في المائة بالنسبة للبقوليات و٤٦% في المائة بالنسبة للخضروات والقرعات و١٢٨٪ في المائة بالنسبة للفاكهة و١٠٪ في المائة بالنسبة للبياض و٢١٪ في المائة بالنسبة لللحوم و٣١٪ في المائة بالنسبة للحليب. ولمزيد من المعلومات عن الوضع الزراعي في لبنان والمؤسسات العاملة في هذا القطاع يمكن الرجوع إلى أحدث تقرير وضع من قبل فريق مشترك من ثلاث منظمات تابعة للأمم المتحدة، هي الفاو والاسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك في شهر حزيران/يونيو ١٩٩٢ .(Report of the UNDP/FAO/ESCWA Mission on Agriculture and Irrigation, June 1992)

### ثانياً- زراعة الحشيش والخشاش (الآفيون) في لبنان

#### ألف- الحشيش

الحشيش أو «حشيشة الكيف» هي التسمية العربية لنبتة تزرع في عدة مناطق من العالم وأسمها العلمي "Cannabis sativa"، كما أن نفس التسمية تطلق على المادة المستخرجة من تلك النبتة والتي تستهلك بطرق عدّة، وينتّج عن ذلك حالة من الاسترخاء، وكثيرتها تسبّب الاهلوسة.

وتصنف الحشيشة في فئة المخدرات الممنوع تعاطيها في كل دول العالم، ذلك لأنّ الاكتار من استهلاكها يؤدي إلى أضرار صحية ونفسية. وهي وإن كانت لا تسبب الإدمان من الناحية الفيزيولوجية، إلا أن الإدمان ينبع من التأثير والتعلق النفسي.

ومن المرجح أن تلك النبتة أدخلت إلى منطقة الشرق الأوسط من الهند في القرن التاسع الميلادي عن طريق إيران (بلاد فارس) وعن طريق الحضارة اليونانية والكتب الطبية<sup>(٥)</sup>. وقد كان الأطباء العرب القدامى على معرفة بتأثير تلك النبتة على الإنسان، ومع الأيام انتشرت عادة تدخين الحشيشة أو استهلاكها بطرق أخرى حتى أصبحت وباءً اجتماعياً في كثير من البلدان.

ويبدو أن بدء زراعة الحشيش في لبنان كان بعد الحرب العالمية الأولى. وانتشرت زراعته بصورة تجارية سنة ١٩٤١. ولقد حاولت الدولة اللبنانية وقف هذه الزراعة باستعمال القوة فلم تنجح. كما حاولت وقفها بتشجيع المزارعين على زراعة محاصيل بديلة مدعومة من الدولة كدوار (عبد) الشمس، ولكن نجاحها كان جزئياً إلى أن جاءت الأحداث اللبنانيّة الأخيرة وما رافقها من ضعف سلطة الدولة وغيابها في العديد من المناطق، فعادت زراعة الحشيش وازدهرت بشكل كبير. وتقدر كمية الحشيشة المنتجة سنوياً في لبنان بحوالي ٦٥٠ طناً<sup>(٦)</sup>.

Hoda E. Al-Mahmood, Drug Abuse in the Islamic Countries, with Special Reference to the Current Situation in Bahrain – Bedford College, 1984.

(٥)

(٦) «الحياة» صحيفة يومية لبنانية، العدد ١٠٦٩٢ الصادر في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٢.

ويبيّن الجدول التالي المساحات المزروعة بالحشيش والتي أمكن جمعها من عدة مصادر:

المساحة المزروعة (دونم)	السنة
٥٥ ...	١٩٦٦
٢٠ ...	١٩٦٧
١٠ ...	١٩٦٨
٨٦٠	١٩٦٩
٢١٤٠٠	١٩٧٠
١٠ ...	١٩٧١
١٦ ...	١٩٨٤
٨٩٧٦٠	١٩٨٩
٧١٢٠٠	١٩٩٠
٥٢٢٣٠	١٩٩١

#### باء - الآفيون

الآفيون أو «الآفيونة» هي المادة المستخرجة من نبتة الخشاش (White Poppy)، وهي نبتة كانت معروفة في المنطقة، وخاصة في بلاد فارس والهند، منذ زمن بعيد وأدخلت إلى مصر في العصر اليوناني والروماني، حيث أصبحت مصر في ذلك الحين مركزاً مهماً لزراعتها وتصديرها إلى الجزر اليونانية. وفي وقتنا الحاضر تزرع هذه النبتة بشكل رئيس في أفغانستان وإيران وباكستان وتركيا، إما بصورة شرعية لاستعمالاتها الطبية وإما بصورة غير شرعية لاستعمالاتها الأخرى.

والخششاش هو بالأساس نبتة طبية تزرع تحت إشراف الدولة في بعض البلدان، وذلك لاستخراج مادة صمغية تسمى المورفين أو «الآفيون» الذي له بعض الاستعمالات الطبية. ولكن إستعمال الآفيون لم يقتصر على الناحية الطبية كمسكن للألم. فقد أسيء إستعماله بصورة مضرة جداً وزاد تعاطيه كمخدر، خاصة وأن له تأثيراً إدمانياً صعب التخلص منه. وهذا التأثير ذو أساس فيزيولوجي ونفسسي، خلافاً للحشيش الذي يقتصر تأثيره على الناحية النفسية.

أدخلت هذه الزراعة إلى لبنان سنة ١٩٧٥ من قبل بعض مهربى المخدرات الذين استغلوا غياب سلطة الدولة أثناء الحوادث. وتشير الإحصاءات إلى أن ٩٥ في المائة من زارعي الخشاش هم من صغار المزارعين. وتتراوح المساحة التي يستغلها المزارع بين مائة متر مربع إلى ٣ دونمات، أما عند كبار المزارعين فلا تتجاوز المساحة المزروعة ٥٠ دونما. وتقدر كمية الآفيون المنتج بـ ٥٠٠ كغم. ونسبة الاستهلاك المحلي تبلغ حوالي ٥ في المائة من الانتاج.

وتشير الإحصاءات إلى أن هناك ١٧٨٥ معملاً لتوضيب الحشيشة وثلاثة معاصر لاستخراج زيت الحشيشة، ومئة مختبر ومعامل لاستخراج مادة الهيرويين و١٢ معملاً لصناعة المورفين وغاز الآفيون. وفيما يلي المساحة المقدرة المزروعة بالخششاش:

المساحة المزروعة (دونم)	السنة
٤٢ ٠٠٠	١٩٨٩
٢٧ ٠٠٠	١٩٩٠
٢٦ ٠٠٠	١٩٩١

ويقدر دخل لبنان من الحشيش والأفيفون بحوالي أربعة بلايين دولار<sup>(٧)</sup>. أما الربح الصافي للمزارع من زراعة دونم واحد فيتراوح ما بين ١٣ إلى ٦٩ دولاراً للحشيش و ٣٥٢ دولار للأفيفون<sup>(٨)</sup>.

### ثالثاً- لماذا يجب القضاء على زراعة الحشيش والخشخاش (الأفيفون)

سنحاول أن نجيب على هذا السؤال بكل موضوعية، ساردين آراء من يدافع عن استمرار هذه الزراعات ومن يرى القضاء عليها بكل وسيلة. فالقناعة أمر أساسي في نجاح ومساندة أية عملية تغيير.

الرأي المدافع عن هذه الزراعات يمثله بعض منتجي تلك المخدرات، وكل الوسطاء من مهربين وغيرهم، وبعض الرسميين، وأن كان هؤلاء لا يعلنون عن رأيهم بصراحة. وهذه الآراء المقيمة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ١- زراعة الحشيش والخشخاش تدر دخلاً ممتازاً على المزارعين يفوق الدخل من أية زراعات أخرى.
- ٢- تكاليف زراعة وحماية الحشيش والخشخاش، بشكل عام، أقل من تكاليف المحاصيل الأخرى، وإمكانية فشل المحصول أقل.
- ٣- لا توجد صعوبة في تسويق المحصول، ويمكن خزنه لمدة طويلة بدون الحاجة إلى برادات أو معاملات، بعكس المحاصيل الأخرى.
- ٤- معظم الإنتاج يصدر إلى خارج لبنان.
- ٥- هناك دخل كبير للبلد ينتج ليس فقط عن قيمة الحشيش والأفيفون، بل من عمليات التهريب إلى البلدان الأخرى.

(٧) جريدة الحياة، مرجع سابق.

(٨) Eradication of Undesirable Crops, ESCWA, 1992

٦- تعاطي الحشيش والآفيون كان شبه معدوم قبل الأحداث اللبنانية، وتعاطيه الآن هو نتيجة للأحداث المشاكل النفسية التي أفرزتها، وليس بسبب زراعته. وهناك مخدرات غير الحشيش والآفيون لا تزرع في لبنان ويتم تعاطيها على نطاق أوسع.

٧- هناك من يعتقد أن الحشيش والآفيون ليسا أكثر ضرراً من التبغ أو الكحول، ولا يسبان الإدمان الفيزيولوجي مثل التبغ والكحول، وأن ضررها يحصل فقط عند الإفراط في تعاطيهما كما هو الحال بالنسبة للتبغ والكحول. كما أن الآفيون يمكن إستعماله في عدة مجالات طبية.

٨- هناك آراء سياسية وأيديولوجية تؤيد زراعة الحشيش والآفيون وتصديرهما للدول التي يعتقد أنها معادية. وتبرير ذلك هو أن انتاج وتصدير المخدرات أقل ضرراً على الإنسان من انتاج وتصدير الأسلحة المدمرة التي تقوم بها تلك الدول.

٩- وقف زراعة الحشيش والخشخاش لا يوقف انتاج المخدرات فهناك أنواع كثيرة من المخدرات يمكن انتاجها بالطرق الكيماوية، وهي الأكثر تداولاً.

١٠- وقف زراعة الحشيش والخشخاش في لبنان لن يؤدي إلى عدم زراعته في البلدان الأخرى. بل ربما أدى إلى زيادة إنتاجه للتعويض عن الانتاج اللبناني.

إن وجهات النظر المؤيدة والمدافعة عن زراعة الحشيش والخشخاش في لبنان تبدو للبعض وللوجهة الأولى مقنعة نوعاً ما. ولكن عند دراستها والتعمق فيها وربطها بالمصلحة العامة الدائمة التي هي أهم من المصالح الشخصية الآنية وقياسها وتحليلها في إطار وضع طبيعي ومجتمع ريفي متتطور توفر له أفضل وسائل الانتاج والتدريب والتسويق، فإنه يتبيّن أن وجهات النظر تلك ما هي إلا حجج واهية لا تستند إلى المفاهيم الأخلاقية ولا الاقتصادية.

كما يتبيّن من وجهات النظر المؤيدة أن محور الدفاع عن تلك الزراعات والاتجار بمحاصيلها هو الفائدة المالية التي يحصل عليها المزارعون، وهي القيمة العالية للمحصول والأرباح التي يجنيها عدد قليل من الوسطاء والمهربيين الكبار.

ولو حلّلنا الموضوع من الناحية الاقتصادية لتبيّن أن حصة المزارعين من عمليات انتاج الحشيش والآفيون لا تتعدى جزءاً بسيطاً من أرباح تجارة المخدرات. فحساب ربح المزارع يقف عند بيع المحصول المنتج مباشرةً من الحقل، أي الحشيش الأخضر ومحصول الخشخاش، أي الآفيون الخام. أما الدخول الكبيرة المتأتية عن النشاطات اللاحقة والخاصة بالتصنيع والتهريب فلا تدخل في حسابات الزراعة. وهكذا فإن ثمن الكيلوغرام الواحد من الحشيش الأخضر يساوي نسبة ضئيلة من ثمنه مصنعاً. وقد بلغت قيمة انتاج الحشيش الأخضر من الدونم الواحد المدفوع للمزارع نحو ٧٠ دولاراً فقط سنة ١٩٩١. أما ثمن محصول دونم واحد من الحشيش المصنع فكان ١٦٠ دولاراً في أرضه، بينما يصل إلى مبالغ أعلى بكثير في الخارج، وذلك حسب النوعية والبلد المصدر إليه. ويحتاج كل كيلوغرام مصنع إلى حوالي ٨٠ كغم من الحشيش

الخضر. كذلك فإن نسبة ثمن المحصول من الخشاش لا تتعدي ٢٠ في المائة من ثمنه مصنعاً. فثمن م الحصول الخشاش (العفيون الخام) غير المصنع كان حوالي ٢٠٠ دولار للكيلوغرام سنة ١٩٩١، بينما يصل ثمن كيلوغرام الهيرويين المستخرج إلى ١٢٠٠ دولار في البقاع، و ٥٠٠٠ دولار في الجزء المحتل من جنوب لبنان والمحاذي لإسرائيل، ومن ١٥ ألف إلى ٢٠ ألف دولار في الجليل وفي إسرائيل<sup>(٩)</sup>.

والكمية الالزامية لاستخراج كيلوغرام واحد من الهيرويين هي عشرة كيلوغرامات من العفيون الخام، ومساحة الخشاش الالزامية لانتاج كيلوغرام من العفيون تبلغ حوالي نصف دونم.

يتبيّن مما سبق أن الأرباح الطائلة لا تذهب للمزارعين ولكن للمصنعين والمهرّبين، ومعظمهم من خارج المنطقة. كما أن دخل المزارع من تلك الزراعات، على نحو ما سيتبّين لاحقاً بالأرقام، لا يزيد كثيراً جداً عن دخله من الانتاج الجيد لمحاصيل أخرى موجودة أو يمكن إدخالها إلى المنطقة.

أما الجواب على وجة النظر القائلة بأن معظم إنتاج المخدرات يصدر إلى الخارج، فهي تتناقض مع الإحصاءات الأخيرة التي تذكر أنه يوجد حالياً في لبنان حوالي ٢٣٠ ألف يتعاطون المخدرات، و ٧٥ ألف يتعاطون الهيرويين ومواد أخرى. وظاهرة الإدمان تنتشر بشكل خاص بين الشباب من عمر ١٧ حتى ٢٥ سنة، خاصة بين طلاب المدارس والجامعات<sup>(١٠)</sup>. كما أنها تتناقض مع القيم الأخلاقية التي لا تسمح بأن يجني الإنسان الأرباح على حساب ضرر الآخرين، بصرف النظر عن البلد الذي ينتهي إليه. فالإنسان أينما كان يجب أن يحافظ عليه. والابتعاد عن هذا المبدأ هو تنكر لكل المفاهيم الأخلاقية والدينية والقانونية. وهذه الحقيقة تجيب على وجهات النظر الأخرى المدافعة. فالخطئ الذي وقع فيه الإنسان وما زالت تقع بعض الدول كانتاج الأسلحة الفتاكية والاتجار بها، لا يبرر زيادة المخاطر والأضرار بانتاج المخدرات التي تفتّك بالانسان وتتشل من نشاطه الجسدي والعقلي. أما امكانية انتقال الزراعة إلى بلدان أخرى فأمر يدخل في مسؤوليات تلك البلدان وتتحمل هي وحدها عبء المخاطرة. والعالم اليوم يتكاتف ويتعاون لوقف انتاج واستعمال المخدرات. والمسؤولية الأخلاقية والانسانية الواقعه على عاتق لبنان تجاه شعبه والشعوب الأخرى هي أكبر من أن تقارن بالكسب المادي. ومسؤولية العالم هي مساعدة لبنان على التغلب على الشق الاقتصادي المتعلق بهذا الموضوع، وذلك بتقديم المساعدات والقروض لتوظيفها في عمليات مكثفة للتنمية الريفية المتكاملة التي ستؤدي حتماً إلى رفع مداخيل المزارعين من نشاطات زراعية وغير زراعية بعيدة عن المخدرات ومشكلاتها.

ومن المفيد إدراك حقيقة أن العالم بكل دولة يرى في المخدرات خطراً مشتركاً يهدد نمو وتقدير البشرية، وإن قرار القضاء عليها قد أُتّخذ ولا رجعة عنه. لذا فمن مصلحة لبنان أن يقوم، بالتعاون والتنسيق مع الدول الأخرى والمنظمات العالمية، بالقضاء على إنتاج المخدرات وأن يطلب من تلك الدول والمنظمات مساعدته لتحقيق ذلك. ونرى أن التعجيل بهذه العملية سيخلق تعاطفاً دولياً مع لبنان ويعجل ويكشف من المساعدات المادية والدعم السياسي الذي يحتاجه لإعادة تأهيل وتعمير مرافقه التي تأثرت من جراء الأحداث الأخيرة.

(٩) «الحياة»، جريدة يومية لبنانية، العدد ١٠٨٦٦ الصادر في ٢٠ أيلول / سبتمبر ١٩٩٢.

(١٠) «الحياة»، جريدة يومية لبنانية، العدد ١٠٦٩٢ الصادر في ١٨ أيار / مايو ١٩٩٠.

#### رابعاً- الأساليب التي اتبعت في الماضي: مدى نجاحها وأسباب فشلها

كانت زراعة الحشيشة وتعاطيها في لبنان وما زالت ممنوعة قانونياً، ويوكّل أمر تنفيذ قرار المنع إلى قوى الأمن الداخلي والجيش، التي يطلب إليها إتلاف تلك المزروعات وملحقة المتعاطين بها من مهربين ومستهلكين. وكانت تلك الحالات تشتّد أو تخفّ متأثرة بضغوط من بعض المنتفعين حيث كانت المساحات المزروعة تتسع وتتقلص متأثرة بالمناخ السياسي والأمني. واستمرت هذه الحال حتى سنة ١٩٦٦ عندما توصلت الدولة إلى قناعة بأن القوة وحدها لن تحل المشكلة، وأنه من الضروري إتباع أسلوب آخر ولو موّاز للقوة ، لمحاربة زراعة الحشيش.

وكان هذا الاتجاه الجديد نتيجة للإقرار بأن هنالك أبعاداً اقتصادية واجتماعية لهذه الزراعات يجب معالجتها. فمنطقة زراعة الحشيش هي أكثر المناطق تخلقاً من الناحية التنموية، فالخدمات العامة، من كهرباء وطرق ومجاورة ومستشفيات، شبه معدومة، والموارد الاقتصادية الأساسية كانت شبه محصورة في الناتج من زراعة الحشيشة والاتجار بها. وبعد الدراسة والبحث، تقرر معالجة الموضوع بتشجيع المزارعين على استبدال الحشيشة بنبات دوار الشمس، وذلك بتقديم عدة حوافز أهمها شراء المحصول بأسعار تزيد عن السعر العالمي وتقديم الأسمدة مجاناً والمساعدة ببعض العمليات الزراعية الأخرى التي يحتاجها المزارعون لزراعة دوار الشمس وحصاده. وكانت الغاية من هذا الإجراء تأمين دخل للمزارعين يقارب ما يحصلون عليه من زراعة الحشيشة. وقد ساعدت الأمم المتحدة في تنفيذ هذا التوجه، وذلك عن طريق مشروع القضاء على الحشيشة في لبنان، الذي نفذه المشروع الأخضر بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات (UNFDAC) الذي ابتدأ في سنة ١٩٦٦ وتوقف خلال سني الأحداث في لبنان.

وخلال السنوات الأخيرة، ونتيجة لتفكك معظم مؤسسات الدولة في لبنان وتوقفها عن العمل وغياب سلطة الدولة في منطقة بعلبك-الهرمل، توسيع زراعة الحشيش وتهريبه وتعاطيه. واستغل بعض تجار المخدرات الفوضى والوضع الأمني ليدخلوا زراعة مخدرات جديدة أشد خطراً من الأولى وهي زراعة الشحاش الذي تستخرج منه مادة الآفيون والهيروين. ولقد انتشرت زراعة الشحاش بنفس منطقة الحشيش لنفس الأسباب التي كانت وراء زراعة الحشيش، وهي غياب سلطة الدولة والعائد المرتفع لهذه الزراعة. لذا فإن القضاء على تلك الزراعة يحتاج إلى نفس أسلوب القضاء على زراعة الحشيش، وهي التركيز على تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة لتلك المنطقة تؤدي إلى قناعة حقيقة بالتحول من تلك الزراعات إلى زراعات ونشاطات اقتصادية غير ضارة وقانونية.

## الفصل الأول

### الموارد الطبيعية والسمات البيئية لمنطقة زراعة الحشيش والخشاش (العفيون)

تکاد زراعة الحشيش والخشاش تكون محصورة في المنطقة الوسطى والشمالية من سهل البقاع. ولا يعود هذا الى اسباب بيئية ومناخية فقط، بل لأسباب أخرى اقتصادية واجتماعية وأمنية. وما يدل على ذلك أن هذه الزراعات كانت تنتشر من وقت لآخر الى مناطق أخرى تمتد حتى شمال لبنان ثم تعود فتحسّر الى منطقتها الأصلية. ومن هنا فإن التركيز في هذه الدراسة سيكون على المنطقة الوسطى والشمالية من سهل البقاع، والتي يمكن حصرها من الناحية الادارية بقضاءي بعلبك والهرمل. وهذا لا يعني أن كل أو معظم الأراضي في القضاءين المذكورين تزرع بالخشيش والخشاش، فهناك زراعات أخرى مهمة والبعض منها يمكن أن ينافس الزراعات الممتوّعة إذا ما تم تشجيعه.

والمعلومات المقدمة فيما يلي تشمل كلاً من قضاءي بعلبك والهرمل، إذ أنه من المتعذر أن تحصّر المعلومات بمنطقة زراعة الحشيش والخشاش التي هي جزء مهم من القضاءين المذكورين.

#### أولاًً- الأراضي والسكان

يسكن منطقة بعلبك الهرمل نحو ١٩٦ ألف نسمة، منهم ١٦٩ ألف نسمة في قضاء بعلبك و٢٧ ألف نسمة في قضاء الهرمل موزعين على ١٠٣ قرى في قضاء بعلبك و٢٦ قرية في قضاء الهرمل. وتبلغ المساحة الجغرافية لقضاءي بعلبك والهرمل حوالي ٢٦٤ ألف هكتار، منها ٢٠٧ آلاف هكتار مساحة قضاء بعلبك الذي يشكل وسط البقاع و٥٧ ألف هكتار تخص قضاء الهرمل الذي يغطي المنطقة الشمالية من البقاع. ويبلغ عدد الحيّازات الزراعية ٢٩٦٥٠ في قضاء بعلبك بمعدل ٧٥٧ أشخاص للحيّازة و٥٠٢٥ حيّازة في الهرمل بمعدل ٥٥ شخص للحيّازة<sup>(١)</sup>.

وتتميز أراضي قضاء بعلبك عن الهرمل بأنها أراضٍ منبسطة وأكثر عمقةً. ويترافق ارتفاع المنطقة عن سطح البحر ما بين ٦٠٠ الى ١١٠٠ متر. وتربيّة بعلبك من النوع الرسوبي (Colluvial) بينما تزداد نسبياً الأراضي الكلسية (Calcareous soil) كلما اتجهنا نحو الهرمل.

#### ثانياً- المياه

تعتبر منطقة بعلبك-الهرمل من المناطق الغنية بالمياه السطحية، ففي قضاء بعلبك مصادر مياه معروفة أهمها مياه اليمونة ورأس العين واللبوة. وفي الهرمل هناك عين الزرقاء، منبع نهر العاصي الذي يعتبر أهم نهر ينبع في لبنان (يتوجه الى الحدود السورية بعد أن يقطع مسافة قصيرة لا تزيد عن ٢٠ كم في لبنان). وتبلغ حصة لبنان من مياهه نحو ٨٠ مليون متر مكعب. وهناك دراسة كاملة لاستغلال تلك المياه

· Consultation & Research Institute "Estimation préliminaires" (Non Publiées) (11)

لري ٦٠٠ هكتار، كما توجد ينابيع أخرى وخاصة في المرتفعات مثل مياه مرججين وعيون قرقش. إلا أنه ورغم كثرة الينابيع السطحية في المنطقة، لا توجد مشاريع رى كبيرة تنظم الاستفادة من تلك المياه سوى مشروع واحد في قضاء بعلبك، هو مشروع اليمونة والذي يحتاج إلى تحسينات كثيرة يمكن بعد تنفيذها من مضاعفة المساحات المروية منه حالياً ورفعها من حوالي ٤٢٠٠ هكتار حالياً إلى ٨٢٥٠ هكتار.

وهناك عدد كبير من آبار المياه الجوفية في منطقة بعلبك-الهرمل تروي مساحات واسعة من الأراضي وخاصة في منطقة بعلبك وتختلف أعماق تلك الآبار وطاقتها الإنتاجية من منطقة إلى أخرى وترتبط بكميات الأمطار والثلوج في مواسم الشتاء.

أما نسبة هطول الأمطار فتختلف من سنة إلى أخرى، وهي بشكل عام أعلى في بعلبك منها في منطقة الهرمل، باستثناء الجبال المرتفعة من الهرمل. ويتراوح معدل كمية الأمطار من ٢٠٠ إلى ٤٠٠ مم تصل إلى حوالي ٨٠٠ مم في المرتفعات وتسقط الأمطار في فصل الشتاء ابتداءً من شهر تشرين الأول/أكتوبر وحتى أواخر نيسان/أبريل.

### ثالثاً- المناخ

تمتاز منطقة بعلبك-الهرمل بالبرودة القاسية في فصل الشتاء وتساقط الثلوج في معظم السنوات، وتنخفض الحرارة في كثير من أيام الشتاء إلى ما تحت الصفر، مسببة الصقيع. أما في الصيف فتمتاز بفارق كبير بين درجات الحرارة في النهار والليل وبنسب سطوع عالية. كما تشهد المنطقة رياحاً قوية في أغلب الأوقات. وتصل الحرارة في الصيف إلى ٣٥ درجة مئوية وتصل في الشتاء إلى ما دون الصفر.

## الفصل الثاني

### السمات الزراعية لمنطقة زراعة الخشيش والخشاش (العفيون)

#### أولاً- الانتاج النباتي

##### ألف- أنواع المحاصيل المزروعة ومساحاتها

ان مناخ المنطقة وتربيتها يجعلانها مناسبة لزراعة مختلف المحاصيل المتواجدة في سهل البقاع وهي تلك التي تحتمل البرد القارس في فصل الشتاء، كالقمح والشعير والبطاطا والشمندر، بالنسبة للمواسم الشتوية، وكافة أنواع الخضر بالنسبة للمواسم الربيعية والصيفية. أما بالنسبة للأشجار المثمرة فالمنطقة ملائمة لزراعة التفاح والكرز والمشمش والدرّاق والعنب. كما أنه يوجد بعض الزيتون وخاصة في منطقة الهرمل في الأراضي المنخفضة نسبياً وغير المعرضة للصقيع.

وفيما يلي التركيب المحصولي<sup>(١٢)</sup> في قضاء عجلون والهرمل للفترة ١٩٩٠-١٩٩١:

المحصول	النسبة المئوية	١٩٩١	١٩٩٠
الخشيشة		٢١.١	٢٤.٠
الخشاش (العفيون)		٨.١	١٠.٦
البطاطا		٨.٩	١١.٨
الفاصوليا		٦.٥	٦.٢
القمح والشعير		٢٨.٤	٢١.٧
حبوب أخرى		٢.٧	٣.٠
بصل وثوم		٤.٩	٣.٣
خضر أخرى مختلفة		٧.٥	٢.٨
قرعيات (بطيخ، شمام، مقتا)		٥.٨	١٣.٩
مشمش		٣.٩	٩.٠
فاكهة أخرى مختلفة		١.٩	١.٦

ويبيّن الجدول التالي المساحات المزروعة حشيشة وخشاشًا في الفترة ١٩٨٩-١٩٩١ في أهـم ٢١ قرية تقوم بزراعة الحشيش في المنطقة<sup>(١٣)</sup>.

(١٢) محسوبة من عينة من ٣٥ حيارة بالنسبة لسنة ١٩٩٠ و ٦٠ حيارة بالنسبة لسنة ١٩٩١.  
•Eradication of Undesirable Crops, ESCWA, op. cit. (١٣)

السنة	مساحة حشيش (دونم)	مساحة خشخاش (دونم)
١٩٨٩	٧٤٨٠٠	٣٣١٢٠
١٩٩٠	٥١٠٠	٢٠٧٢٥
١٩٩١	٣٧٧٠٠	١٩٦٥٠

#### باء- الأساليب الزراعية المتبعة

تختلط الأساليب التقليدية المتبعة في العمليات الزراعية مع الأساليب الحديثة. فبالنسبة للحراثة، أصبح استعمال الجرارات الأسلوب الأكثر شيوعاً وغداً من النادر استعمال الحيوانات لهذه الغاية. أما عملية البذر فما زالت تتم يدوياً بالنسبة لـ أكثر المحاصيل، في حين أن التعشيب يتم إما يدوياً أو بواسطة الحراثة، واستعمال مبيدات الأعشاب ما زال نادراً جداً. ويتم رش المبيدات الحشرية بالمعدات المحمولة على الظهر أو بوحدات الرش التي تعمل بالبنزين. ويعتمد المزارعون في تحديد أنواع المبيدات على نصيحة تجار المواد الزراعية، وذلك لغياب أو ضعف الإرشاد الزراعي الرسمي. أما الحصاد وقطاف الشمار فيتم يدوياً، بينما يتم درس الحبوب وتنقيتها آلياً.

وتنتقل المحاصيل من الحقل إلى مراكز التخزين أو الأسواق بواسطة الجرارات والشاحنات، كما أن الحيوانات ما زالت تُستعمل لنقل بعض المحاصيل.

ويلاحظ بدء انتشار الري بواسطة الرشاشات بالنسبة لبعض المحاصيل، وخاصة في الحقول الكبيرة المزروعة بالبطاطا. وهناك بعض الشركات الخاصة التي تعمل على تعميم طريقة الري هذه وإقناع المزارعين بفائدها. والزراعة المحممية (في البيوت البلاستيكية) نادرة الوجود في منطقة بعلبك والهرمل وكذا مراكز التخزين والتبريد. ويتم تسويق المحاصيل إما مباشرة من قبل المزارعين، وذلك بإرسال المنتج إلى أسواق الجملة أو بتضمين المحصول وخاصة بالنسبة للعنبر وبعض أشجار الفاكهة. ولا يوجد في المنطقة مراكز لتصنيع المنتوجات الزراعية، باستثناء بعض الصناعات الغذائية البيتية كالمربيات والزبيب والكشك ورب البندورة. والتصنيع الوحيد هو تحويل نباتات الحشيش والخشخاش إلى مخدرات ثم بيعها إلى التجار، ولا يتم تصنيع المخدرات عادة من قبل المزارع بل من قبل تجار يشترون المحصول وينقلونه إلى أماكن خاصة بالتصنيع.

#### جيم- الانتاجية والإدارة المزرعية

يعتبر مستوى المعرفة الزراعية عند المزارعين جيداً بشكل عام وذلك بالنسبة لمحاصيل المنطقة التقليدية كالبطاطا والعنبر والمسموم والخشيش والخشخاش. فقد اكتسب المزارعون معرفة وخبرة بالنسبة لأصناف البذار وأساليب مكافحة الآفات وتقليل الأشجار وطريقة غرسها وتنظيم زراعتها أو ريها.

وتقسيدها. وهم يميلون الى إتباع الأساليب الحديثة إذا توفرت لديهم القدرة المالية على ذلك. كما أن نوعية المنتوج تعتبر جيدة. وكذلك الانتاجية التي تعتبر جيدة مقارنة بانتاجية نفس المحاصيل في بلدان المجاورة.

#### دال- التسويق

يعتبر تسويق المحاصيل المنتجة في المنطقة المشكلة الأساسية التي تواجه المزارعين منذ مدة طويلة ولا تزال دون حل. وهذه المشكلة تفاقمت في السنتين الأخيرتين، بحيث أدت الى إهمال كثير من الأراضي وساعدت على تحول قسم كبير منها الى زراعة محاصيل مثل الحشيش والخشاش التي لا تواجه مشكلة التسويق. وتطال مشكلة التسويق، بشكل خاص، أهم المحاصيل في المنطقة، وهي البطاطا والعنسب والمثمش وبعض الخضر، إذ أن معظم الكميات المنتجة معدة أساساً للتصدير، كما أن كلفة انتاجها عالية مقارنة بالدول المجاورة.

ويعمل عدم وجود مراكز حديثة للتسويق مجهزة بالمستودعات المبردة ووسائل التخزين المناسبة، وعدم وجود تعاونيات تسويقية تحمي المزارعين من إحتكارات كبار التجار والوسطاء، وانعدام الصناعات الغذائية في المنطقة، على زيادة مشكلة التسويق بالنسبة للمحاصيل التقليدية، والتسبب في خسارة المزارعين وتشبيط عزائمهم. أما بالنسبة لمحصولي الحشيش والخشash فإن مشكلة التسويق محلولة كما ذكر سابقاً، وذلك بواسطة التجار المتواجدون في المنطقة، ولأن طبيعة المحصول لا تحتاج إلى مخازن خاصة وليس سريعة التلف كالمحاصيل الأخرى.

#### هاء- التكاليف والأرباحية

تعتبر تكاليف الانتاج الزراعي مرتفعة بالمقارنة مع بعض الدول المجاورة. ويعتبر هذا الأمر من الأسباب الرئيسية لمشكلة تسويق الانتاج، وخاصة المخصص للتصدير. وتعود أسباب ارتفاع التكاليف إلى عدة عناصر أهمها ارتفاع أجور العمال وأسعار مستلزمات الانتاج كالبذور والعلاجات الزراعية نتيجة لعدم خضوع أسعار تلك المستلزمات لآلية مراقبة من الدولة وغياب الإرشاد الزراعي. كما أن عدم وجود دعم حكومي للمزارعين، كما هو موجود في الدول المجاورة، يجعل كلفة الانتاج اللبناني أعلى من غيرها وتفقد السوق ميزة المنافسة العادلة.

وفيما يلي جدول يبين تكاليف الانتاج والربح الصافي لأهم المحاصيل الزراعية في المنطقة لسنة ١٩٩١<sup>(١٤)</sup>.

وترتبط أسعار السوق بشكل مباشر بإمكانية التصدير وبالكميات المستوردة من الخارج، ولذا فإن ربح أو خسارة المزارع يرتبط أيضاً وبالدرجة الأولى، بالأسعار التي يقررها السوق بكل نوافذه ومعوقاته.

-Eradication of undesirable crops, ESCWA, op. cit. (١٤)

المحصول	الكلفة بالدونم ١٠٠٠ ليرة لبنانية)	الربح الصافي للدونم ١٠٠٠ ليرة لبنانية)
الخشيش (أخضر)	٥٧	١٣ (عندما يباع بالحقل)
البطاطا	١٤٨	٦٩ (بعد تصنيفه من قبل المزارع)
فاصولييا	٣٥٩	٣٥٢
قمح	١٤٥	١٨
مقتا (فقوس)	٣٠	٢٥٥
بصل (مرندي من النهر)	٤٥	١٧
بصل (مرندي من مياه جوفية)	١٣٧	٦٣
بندورة (مرندي من النهر)	١٧٧	٢٣
بندورة (مرندي من مياه جوفية)	١٨٠	٦٢٥
التبغ	٢٥٠	٧٥
(الأسعار مدرومة ٣٠٠٠ ل.ل./كغم)	٢٢٠	٧٠

وفي هذا المجال، لا بد من الاشارة الى أن مشكلة التضخم والتذبذب الحاد في قيمة الليرة اللبنانيّة بالنسبة للعملات الأجنبية هي من أهم عوامل عدم الاستقرار في السوق وفي إقتصادات الانتاج وتوقعاته. فالمزارع الذي يشتري أكثر المستلزمات بالعملة الأجنبية ويبيع انتاجه بالليرة اللبنانيّة يتأثر سلباً بانخفاض قيمة العملة الوطنيّة، إذ أن أسعار انتاجه في السوق لا تجاري بصورة موازية ارتفاع قيمة العملات الأجنبية، ويتكبد وبالتالي الخسارة ويصبح عاجزاً عن سداد قيمة المستلزمات للموسم الجديد بالعملات الأجنبية. وهذه المشكلة، وإن كانت مشكلة على المستوى الوطني وتهم جميع القطاعات الاقتصاديّة، إلا أن تأثيرها على الزراعة يبقى الأقوى.

ثانياً- إمكانية إدخال زراعات جديدة

من الناحية النظرية البحتة، يمكن القول بأن كل المحاصيل التي تزرع في بيئات متقاربة مناخياً مع منطقة بعلبك الهرمل يمكن إدخالها بنجاح إلى المنطقة. ولا تحتاج هذه العملية إلى أكثر من استيراد البذور أو الغراس وزراعتها. ولكن من الناحية العملية يجب التنبه إلى تعددية وتدخل الشروط البيئية من مناخ وترابة وظروف بيولوجية من حشرات وأمراض وغيرها، مما يجعل من غير السهل الحكم على صلائمة أي محصول للبيئة الزراعية في المنطقة قبل إجراء التجارب الكافية عليه ولأكثري من موسم واحد. والشيء الأكثر أهمية هو دراسة المحصول من الناحية الاقتصادية آخذين بعين الاعتبار تكاليف الانتاج وإمكانية توفرها للمزارع وإمكانية تسويق الانتاج وخاصة على المدى البعيد.

## الف- التجارب السابقة

إنحصرت التجارب السابقة لإدخال زراعات جديدة في «مشروع إستبدال زراعة الحشيش بدوّار الشمس» والذي بوشر بتنفيذه سنة ١٩٦٦ وساهم في تمويله وتنفيذ كل من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات وبرنامج الأغذية العالمي. وقد انتهى العمل بذلك المشروع سنة ١٩٧٥ حيث استطاع المشروع إقناع قسم لا يأس به من المزارعين باستبدال زراعة الحشيش بدوّار الشمس (Sunflower). إلا أن المشروع لم يكن يحمل في طياته عنصر الاستمرارية الذاتية. ذلك أن استمرار زراعة دوّار الشمس كان مرتبطاً بصورة مباشرة بالمساعدات العينية والأسعار التشجيعية التي كانت تقدم للمزارعين، والتي كانت تُحمل الدولة اللبنانية عبئاً مالياً. فدوّار الشمس، وإن كان ناجحاً من الناحية الزراعية البحتة، إلا أنه لم يستطع أن يكون البديل الاقتصادي للحشيش. وفي دراسة اقتصادية للمقارنة، لم يكن دوّار الشمس منافساً للحشيش، حتى مع الأسعار المدعومة لدوّار الشمس.

## باء- الأبحاث السابقة

يوجد في منطقة بعلبك-الهرمل مركز واحد للأبحاث الزراعية، في حوش سنيد، يتبع للجامعة الأمريكية في بيروت، كما يوجد مركزان آخران في البقاع بتل العمارنة، وتربيل بقضاء زحلة، تابعان لمصلحة الأبحاث العلمية الزراعية.

وقد أُجريت بعض التجارب على زراعات جديدة في المركز الأول، كان أهمها زراعة فول الصويا والفستق وبعض أصناف القصبة. أما المركز الثاني فكان تركيزه على أصناف القمح، وذلك بالتعاون مع (ICARDA). وقد تركزت الأبحاث في كلا المركزين على التوازن الفنية الزراعية ومدى ملاءمة المنطقة لتلك الزراعات، ولم تتطرق للتحليل الاقتصادي للكلفة والأرباحية.

وقد أشارت النتائج إلى ملاءمة المنطقة لبعض أنواع فول الصويا، كما تم اختبار بعض أنواع الذرة الصفراء الهجين (Hybrid corn) وأعطى بعضها نتائج جيدة.

## جيم- المحاصيل الأخرى التي يمكن دراستها بهدف إدخال زراعتها

من الصعب تحديد المسبق للزراعات التي يمكن أن تكون بديلاً عن الحشيش والآفيفون. فالموضوع له تشعبات كثيرة ويرتبط بالدرجة الأولى بسوق المخدرات في لبنان والخارج وبالظروف الاقتصادية المحلية ومدى التشدد أو التساهل في مكافحة تلك الزراعات، مما يؤثر على المساحات المزروعة وبالتالي على الكميات المعروضة والأسعار. كما أن أسعار المنتوجات الزراعية الأخرى المتأثرة دوماً بالسوق المتقلب داخلياً وخارجياً تلعب دوراً مهماً في عملية المقارنة الاقتصادية بين الزراعات المرغوبة والممنوعة.

وفي عام ١٩٧٧<sup>(١٥)</sup>، أُجريت دراسة إقتصادية تحليلية لمقارنة الأرباحية بين الحشيش وعدد زراعات سنوية تبيّن منها عدم مقدرة أي من المحاصيل السنوية على منافسة الحشيش. إلا أن المقارنة الاقتصادية بين المحاصيل الدائمة، مثل العنب والمشمش والكرز، لم تتم في السابق ومن الضروري اجراؤها بشكل دقيق وتفصيلي.

ان دراسة وتجربة محاصيل جديدة لا تزرع حالياً في منطقة بعلبك-الهرمل، كنباتات الزينة والنباتات الطبية، يمكن أن يقود إلى اختيار بعض المحاصيل ذات الأرباحية العالمية. فزراعة الورد الجوري المتواجد حالياً، ولكن على نطاق ضيق، يمكن أن يُشجع إذا ما تم تحسين صناعاته كشراب وكعطر. كما أن انتاج الزعتر بصورة تجارية وتصنيعه (كما يتم في بعض البلدان المجاورة) يمكن أن يكون أحد البدائل. وفيما يلي معلومات عن بعض الزراعات ذات المردود الاقتصادي العالمي التي يمكن إجراء التجارب والأبحاث عليها تمهيداً لادخال زراعتها في المنطقة. والتي نذكرها على سبيل المثال لا الحصر.

#### (٤) الجوjoba

نبات قريب من شجرة الزيتون ويعيش في المناخات والأراضي التي يعيش فيها الزيتون، ومتطلباته المائية منخفضة، كما أن ثماره قريبة من ثمار البلوط. وتتعسر الشمار لاستخراج زيت ذي مواصفات عالية وغالي الثمن وسهل التسويق يُستعمل في مواد التجميل والطب والمحركات الدقيقة. وهناك دراسة<sup>(١٦)</sup> تذكر أن إنتاجية الشجرة تبلغ حوالي ٢ كغم/دونم من الحب، وأن نسبة انتاج الزيت حوالي ٥٠ في المائة وسعر كغم الزيت حوالي ٤٠ دولاراً. أي أن الدونم الواحد الذي يضم حوالي ٥٠ شجرة يمكن أن يعطي ٥٠ كغم من الزيت أو ما قيمته ٢٠٠٠ دولار. وشجرة الجوjoba تبدأ بالانتاج من عمر خمس سنوات لتصل لكامل إنتاجها بعمر عشر سنوات. بعض الأشجار وصل إنتاجها في بعض البلدان إلى ١٨ كغم. كما أعطت بعض التجارب انتاجاً يتراوح من ٢ إلى ٣ كغم من الحب للشجرة في كثافة ٢٥٠ شجرة للدونم.

#### (ب) الزعتر

نبات معروف في لبنان كنبات بري، باستثناء بعض المساحات الصغيرة التي يسوق انتاجها كزعتر أخضر. والزعتر مستهلك في لبنان بشكل عالي ويستورد من الدول المجاورة. ولكن زراعته على نطاق واسع كمحصول تجاري غير معروفة في لبنان، مع أنه يزرع في دول المجاورة مثل اسرائيل والأردن. ومن المفيد إجراء دراسة إقتصادية لهذا المحصول وأسواقه ومدى إمكانية الاستفادة منه كأحد البدائل للخشيش والذفيفون.

I. Ghandour, Hashish and Alternatives, AUB, Beirut-Lebanon, 1969.

(١٥)

First Inter-regional Seminar on Jojoba, Feb 1982, UNDP, Division of Information/<sup>(١٦)</sup> One UN Plaza, New York, N.Y. 10017.

(ج) البابونج (*Matrieania Chamomilla*)

نبات عشبي سريع النمو يزهر بعد شهرين من زراعته ويعطي أزهاراً مركبة على شكل نورات. والنورات الجافة هي الجزء المستعمل من النبات. وهو نبات شتوي يتحمل البرودة ولكنه يحتاج إلى نهار مشمس. وينمو هذا النبات بسهولة في معظم أنواع الأراضي الجيدة والضعيفة على حد سواء. وهو يتکاثر بالبذور التي تنشر مباشرة في الأرض أو تزرع في المشاتل ثم تنقل الشتلات بعد حوالي شهر من زراعتها. وأوقات الزراعة هي أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر. ويحتاج البابونج إلى رية كل ١٥ يوماً، ويبدأ بالإزهار في شهر كانون الأول/يناير - شباط/فبراير ويستمر في إنتاج النورات حتى شهر أيار/مايو - حزيران/يونيو. وتستعمل أزهار البابونج كمشروب مثل الشاي. وهو ليس منبهًّا، ولكنه مضاد للالتهابات، ومزيل للمغص، ومطهر للجهاز الهضمي والتنفسـي، وفاتح للشهـية، ومنـشـط للدورة الدموـية، وخصوصـاً عند الأطفال. وأهمـ البـلـادـ المـسـتـورـدـةـ ألمـانـياـ الـغـرـبـيـةـ،ـ المـجـرـ،ـ يـوـغـوسـلـافـيـاـ وـبـلـغـارـيـاـ.

(د) البيرثـمـ (*Insect Flower (Pyrethrum)*)

اسمـ العـلـمـيـ *Chrysanthemum cinerriaefolium*، وهو عـشـبـ معـمـرـ يصلـ اـرـفـاعـهـ ١٢٠ سـمـ وـيـعـطـيـ كـثـيرـاـ مـنـ الـنـورـاتـ الـمـرـكـبـةـ،ـ وـهـذـهـ الـنـورـاتـ تـحـتـويـ عـلـىـ الـمـبـيـدـ الـحـشـرـيـ،ـ وـهـيـ الـجـزـءـ الـمـسـتـعـمـلـ مـنـ الـنـبـاتـ.ـ وـيـنـمـوـ الـبـيرـثـمـ فـيـ مـعـظـمـ أـنـوـاعـ الـأـرـاضـيـ جـيـدةـ الصـرـفـ،ـ وـيـحـتـاجـ إـلـىـ الـجـوـ الـجـافـ،ـ الـذـيـ يـمـيلـ إـلـىـ الـدـفـءـ لـأـنـ الـبـرـدـ الـقـارـسـ أوـ الصـقـيـعـ يـقـضـيـ عـلـىـ الـمـحـصـولـ.ـ وـهـوـ يـتـكـاثـرـ إـلـاـ بـالـبـذـورـ أوـ بـتـقـسـيمـ الـنـبـاتـ الـقـديـمـةـ.ـ وـتـخـتـلـفـ عـدـدـ مـرـاتـ الـرـيـ باـخـتـلـافـ نـوـعـ التـرـبـةـ.ـ وـيـبـدـأـ الـبـيرـثـمـ فـيـ الـأـزـهـارـ بـعـدـ مـرـورـ سـتـةـ أـشـهـرـ مـنـ الـزـرـاعـةـ تقـرـيـباـ،ـ إـذـ يـزـهـرـ فـيـ شـهـرـ نـيـسـانـ/ـأـبـرـيلـ وـيـعـطـيـ مـحـصـولـاـ جـيـداـ فـيـ الـعـامـ ثـالـثـ مـنـ الـزـرـاعـةـ.ـ وـتـسـتـعـمـلـ أـزـهـارـ الـبـيرـثـمـ،ـ لـاحـتوـائـهـ عـلـىـ مـادـةـ الـبـيرـثـرـينـ،ـ كـمـبـيـدـ حـشـرـيـ قـوـيـ وـخـاصـةـ ضـدـ الـذـبـابـ وـالـنـامـوسـ.ـ وـتـسـتـعـمـلـ خـلاـصـةـ الـبـيرـثـمـ عـلـىـ شـكـلـ مـسـتـحلـبـ مـنـ ذـيـتـ تـرـشـ بـهـ الـحـيـوـانـاتـ فـيـ الـمـزـرـعـةـ لـتـخـلـصـ مـنـ الـحـشـرـاتـ الـمـتـطـلـفـةـ،ـ كـمـاـ لـهـ اـسـتـعـمـالـاتـ بـيـطـرـيـةـ مـخـلـفـةـ.

ولـكـيـ لـاـ نـسـتـمـرـ فـيـ وـصـفـ الـبـدـائـلـ،ـ نـذـكـرـ أـيـضاـ بـعـضـ الـنـبـاتـ الـطـبـيـةـ الـأـخـرىـ الـتـيـ يـمـكـنـ تـجـربـهـاـ وـدـرـاسـتـهـاـ اـقـتصـادـيـاـ بـهـدـفـ اـيـجادـ الـبـدـائـلـ لـلـمـزـرـوـعـاتـ الـمـمـنـوـعـةـ.ـ وـمـنـهـاـ الـحـصـالـبـانـ (*Rosmarinus*)ـ وـالـبـابـونـجـ الـرـوـمـانـيـ (*Anthamis noblis*)ـ وـحـبـةـ الـبـرـكـةـ (*Nigelia sativa*)ـ وـحـبـةـ الـبـرـكـةـ (*officinalis*)ـ وـالـحـلـبـةـ (*Bressica nigra*)ـ وـالـخـرـدـلـ الـأـسـودـ (*Trigonella foenum grecum*)ـ.

ولـمـزـيدـ مـنـ الـمـعـلـومـاتـ عـنـ الـنـبـاتـ الـطـبـيـةـ يـمـكـنـ الرـجـوعـ إـلـىـ كـتـابـ «ـالـنـبـاتـ الـطـبـيـةـ:ـ زـرـاعـتـهـاـ وـمـكـوـنـاتـهـاـ»ـ،ـ لـلـدـكـتـورـ فـوـزـيـ طـهـ قـطـبـ حـسـيـنـ،ـ وـالـذـيـ أـخـذـتـ مـنـهـ الـمـعـلـومـاتـ الـمـبـيـنـةـ فـيـ هـذـاـ التـقـرـيرـ وـالـمـتـعـلـقـةـ بـالـنـبـاتـ الـطـبـيـةـ.

(١٧) الـنـبـاتـ الـطـبـيـةـ وـزـرـاعـتـهـاـ وـمـكـوـنـاتـهـاـ،ـ دـ.ـ فـوـزـيـ طـهـ قـطـبـ حـسـيـنـ،ـ دـارـ الـمـرـيـخـ لـلـنـشـرـ،ـ الـرـيـاضـ،ـ سـنـةـ ١٩٨١ـ.

### الفصل الثالث

#### التنمية الريفية المتكاملة للمنطقة كوسيلة للقضاء على زراعة الحشيش والخشخاش

للتنمية الريفية أهداف عدة تستهدف في المحصلة النهائية تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان الريفيين. وفي هذه الدراسة سنتناول الأهداف المباشرة لعملية التنمية المقترحة لمنطقة بعلبك-الهرمل، وهي زيادة دخول المزارعين وما يتطلبه ذلك من تحسين مختلف الخدمات الزراعية والبنية التحتية من أجل خلق وضع اقتصادي-اجتماعي متتطور يلبي احتياجات مزارعي المنطقة ويساعد في توقفهم عن إنتاج الحشيش وال Afrivion.

وسنستعرض فيما يلي الوسائل التي تساعده على تحقيق هذه الأهداف.

#### أولاً- زيادة الدخل من الأنشطة الزراعية

ونرى أن يتم ذلك من خلال الإجراءات التالية:

##### ألف- استغلال كافة مصادر المياه لزيادة المساحة المروية

من المعروف، وبشكل عام، أن قيمة الأراضي المروية في المنطقة تعادل على الأقل خمسة أضعاف قيمة الأرض البعلية، ذلك لأن انتاجيتها أعلى بكثير من الأراضي البعلية، بالإضافة إلى تنوع المحاصيل التي يمكن زراعتها تحت الري، وتجابب الأرض المروية مع مستلزمات الانتاج الحديثة. ومن هنا فإن تأمين مياه الري لـ أكبر مساحة ممكنة يعتبر من أهم عوامل زيادة دخول المزارعين. ومنطقة بعلبك-الهرمل غنية بـ المياه السطحية والجوفية. والمطلوب هو الاستغلال الأمثل لهذه المياه، وذلك عن طريق تطوير مشاريع الري القائمة حالياً والتـ توسيع في استغلال المياه باتباع أحد الأساليب لتخزينها ونقلها وتوزيعها، من ناحية، وإعداد وتنفيذ بعض المشاريع المدروسة والجاهزة للتنفيذ، من ناحية أخرى. كما أن التدريب والارشاد على الاستعمال الأفضل لمياه الري بصورة اقتصادية وتعظيم وسائل الري الحديثة يمكن أن يوفر جزءاً لا يأس به من مياه الري لاستعمالها في إرواء قسم كبير من الأراضي البعلية. فالحاجة إذن ملحة لإعداد دراسة مفصلة للثروة المائية السطحية والجوفية في المنطقة وإعداد مشاريع الري القابلة للتنفيذ بأسرع وقت ممكن. ونعتقد أن تأمين المياه للأراضي البعلية يمكن أن يكون شرطاً مقبولاً من المزارعين للتوقف عن الزراعات الممنوعة.

وفيما يلي، على سبيل المثال لا الحصر، بعض مصادر المياه المعروفة والتي تحتاج إما إلى إعادة تأهيل أو تطوير أو مباشرة التنفيذ.

١- مشروع اليمونة- بعلبك: وهو مشروع قائم ولكنه يحتاج إلى إعادة تأهيل وتوسيع وتحسين شبكات الري، إذ أن الفاقد من المياه يكاد يعادل نصف الكميات المتوفرة، كما أن المساحة المروية تبلغ حالياً ٤٢٠٠٠ دونم فقط يمكن مضاعفتها إلى ٨٢٠٠٠ دونم.

- ٢- مشروع العاصي (مشروع غير منفذ): التصاميم موجودة منذ ١٩٨٧، ويمكن لهذا المشروع في حالة تنفيذه أن يؤمن ٦٠٠٠ دونم (كميات المياه المتاحة ٨٠ مليون متر مكعب).
- ٣- ينابيع كثيرة متفرقة يمكن تحسين استغلالها مثل رأس العين في بعلبك وجنتا، مرجحين، عيون قرقش، جباجن، البوة والعين.
- ٤- حفر آبار لاستغلال المياه الجوفية لغير أرض الري.

#### باء- تقليل كلفة الانتاج

من السهل الكتابة عن تقليل كلفة الانتاج، فالاقتراحات النظرية تكاد تكون واحدة في كل مكان، ولذا سنكتفي فقط ببعضها. ونركز فيما يلي على المشاريع والتدابير التي تساعده على جعل الاقتراحات ذات قيمة عملية.

- ١- إرشاد وتدريب المزارعين على الاستعمال الأمثل للمياه والبذور والأسمدة والعلاجات الزراعية، وذلك لأن هناك إفراطاً في الاستعمال بالنسبة للمياه والمبادات وفي الأسمدة في بعض الأحيان.
- ٢- إستعمال المكننة الحديثة حيثما تأكدت أفضليتها الاقتصادية ومساهمتها في زيادة الانتاج وتحسين نوعيته.
- ٣- تقليل دور الوسطاء في عملية توفير المستلزمات الزراعية، وذلك بتنشيط دور التعاونيات والاتحادات ومراقبة أجهزة الدولة المختصة لمنع إستغلال المزارعين من قبل الوسطاء.
- ٤- الحد من الفقد والتلف، وذلك بتحسين طرق الحصاد والقطاف وتوقيته وتحسين عمليات الفرز والتوضيب ووسائل النقل.
- ٥- إعطاء قروض للمزارعين بشروط ميسرة.

#### جيم- تحسين وسائل وأساليب تسويق الانتاج

إن التقليل من دور الوسطاء في عملية التسويق وتحسين عمليات الفرز والتوضيب والنقل والمحافظة على نوعية المنتوج وعرضه بالصورة الجذابة هي من الأمور التي تحتاج إلىعناية وتدريب، وتؤدي إلى زيادة الصادرات وتحسين الأسعار. ومن الضروري العمل على إيجاد أسواق لانتاج المنطقة، وهذا ليس بالأمر السهل ويحتاج إلى دراسة تفصيلية متعمقة، خاصة للأأسواق الخارجية، وإلى توجيه المزارعين إلى الأصناف المرغوبة والنوعية المطلوبة لهذه الأسواق ومساعدتهم في عمليات التصدير. ومثل هذه الدراسة تشكل، بذاتها، مشروعًا هاما يفيد لبنان ككل ومنطقة بعلبك-الهرمل

بشكل خاص، إذ أنه يساعد في التعرف على الزراعات البديلة والتي يمكن أن يكون لها أسواق خارجية غير متعامل معها حتى الآن.

ومن ناحية أخرى، فإن تنظيم الأسواق الداخلية والحد من تدفق المنتجات الأجنبية (وخاصة في مواسم الانتاج اللبناني) يساعد في المحافظة على الأسعار وعدم تكبد المزارعين للخسائر التي تدفعهم إلى ترك الزراعة أو الاتجاه إلى الزراعات الممنوعة سهلاً الحفظ والتسويق والتي لا تعاني من مشكلة منافسة المنتوجات المستوردة لها في السوق اللبناني.

#### دال- تكثيف الزراعة والتقليل من البطالة المقنعة

ان زيادة دخول المزارعين تتطلب الاستغلال الكامل للعوامل الزراعية المتاحة في استغلال الموارد الطبيعية، من أرض ومياه، بشكل مكثف ومدروس، وخلق فرص عمل خارج القطاع الزراعي. فرفع نسبة الكثافة الزراعية باستغلال الأرض لأكثر من موسم، كلما كان ذلك ممكناً، واستبدال البور بزراعة المحاصيل الصيفية وإدخال نشاطات أخرى مرفقة، كتربيـة الدواجن والأبقار والاغنام والنحل والتـوسـع في الزراعات المحمية، إنما تضمن نسبة تشغيل كاملة للمزارع وعائلته وتزيد من إنتاجه وتحسن من دخله.

ونرى أن حل مشكلة الزراعات الممنوعة لا يمكن في ايجاد محصول بديل يعطي المزارع ايراداً قريباً من ايراد محصول الحشيش أو الأفيون، وهو أمر يصعب الوصول إليه، بل المطلوب هو تأمين فرص عمل للمزارع بحيث يستغل قواه ووقته وأرضه للحصول على ايراد يقارب ايراد الزراعات الممنوعة. وبمعنى آخر، أن يقارب مدخوله السنوي من مختلف نشاطاته الاقتصادية الدخل الذي يحصل عليه من الزراعات الممنوعة.

#### هاء- زراعة محاصيل ذات قيمة عالية

تتطلب منافسة الزراعات الممنوعة البحث عن محاصيل جديدة ذات قيمة اقتصادية عالية تلائم البيئة الزراعية لمنطقة بعلبك-الهرمل. ويحتاج تحديد هذه المحاصيل إلى أبحاث وتجارب، وخاصة تلك المتعلقة بتجربة النباتات والمحاصيل ذات القيمة العالية والمخصصة للتصدير للخارج. ومن المهم جداً عدم الاكتفاء بنتائج التجارب في مختبرات الأبحاث، بل من الضروري تطبيق تلك النتائج عند بعض المزارعين والتأكد منها قبل تبنيها. وبعد التأكد من نجاح تلك المحاصيل، من الناحية الزراعية والاقتصادية، يمكن تبني سياسة تشجيعية لنشرها في المنطقة. ويمكن في هذا المجال قيام الحكومة بوضع حد أدنى لأسعار المحاصيل المراد تشجيع إنتاجها، على أن يُعمل بهذا الترتيب لفترة زمنية محدودة حتى يصل المزارع إلى لقناعة بأن المحصول الجديد يدرّ عليه الدخل المناسب بالأسعار غير المدعومة.

#### ثانياً- زيادة الدخل من الأنشطة غير الزراعية

إن ضعف القطاع الزراعي التنفيذي في منطقة بعلبك - الهرمل وصعوبة توفيره دخولاً لتنافس الزراعات الممنوعة حتى بعد تطويره، إنما يقتضي العمل على خلق فرص عمل خارج القطاع الزراعي تساعده على زيادة دخول الأسر الريفية وتساعده بالتالي على تشتت السكان في المنطقة. فالدخل الزراعي لكثير

من السكان لا يكفي لسد متطلبات العيش العادي. كما أن العمل الزراعي لا يستطيع امتصاص العدد زائدة بالإضافة إلى أنه غير مرغوب فيه بالنسبة لعدد كبير من الشباب. فيجاد البديل الكامل أو الجزئي للعمل الزراعي للعدد المتزايد من الشباب لا يمكن أن يتحقق إلا بإدخال نشاطات اقتصادية غير زراعية للمنطقة تغري الشباب بالبقاء وعدم الهجرة إلى بيروت والمدن اللبنانيّة الأخرى.

ومن النشاطات الاقتصادية غير الزراعية للمنطقة التي يجب دراسة سبل تشجيعها ووضع المشاريع العملية لتعزيزها ما يلي:

#### الف- السياحة

توجد في منطقة بعلبك مجالات ضخمة لمشاريع سياحية. فالمنطقة غنية بآثارها، خاصة قلعة بعلبك ذات الشهرة العالمية. وبعلبك ليست المعلم السياحي الوحيد، بل إن هناك الكثير من الآثار القديمة التي يمكن إبرازها والترويج لها لتصبح محط اهتمام للذين يستمتعون بهذا الجانب من السياحة.

كما أن المنطقة غنية بالموقع الطبيعية الجذابة التي يمكن أن تقام عليها أو بجانبها مشاريع للسياحة الداخلية وحتى الخارجية فهناك عين الزرقاء، حيث ينبع نهر العاصي، ومغارة مار مارون. وهناك «السهول المرتفعة» ذات المناخ الرائع والمناظر الخلابة مثل جباب الحمر وسهل مرجحين حيث توجد بركة مرجحين التي يعيش فيها أفضل أنواع سمك التروتة في العالم. ولا بد من الإشارة في هذا المجال إلى أنه لا توجد مدرسة فندقية في البقاع على غرار المناطق الأخرى في لبنان.

إن موضوع السياحة و المجالات تنشيطها في البقاع والمشاريع الالزمة لتطويرها تحتاج إلى دراسة منفصلة تقوم بها الجهات المختصة.

#### باء- الصناعات الغذائية

كما سبق وذكرنا فإن المشكلة الأساسية التي تواجه مزارعي المنطقة هي تسويق محاصيلهم، وخاصة المحاصيلين الرئيسيين - المشمش والبطاطا. لذا فإن إقامة مراكز تخزين أو تصنيع لهذه المحاصيلين وغيرها من الخضر والبقوليات ستتشجع المزارعين على العناء والتلوّح بهما. وقيام الحكومة بتشجيع إقامة تلك الصناعات ومساعدتها، وخاصة في الفترة الأولى من تأسيسها، هو من المسؤوليات الوطنية ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية. فزيادة على حل مشكلة التسويق، ستتوفر تلك الصناعات فرص عمل لكثير من أبناء المنطقة.

أما الصناعات الغذائية الصغيرة والتي تسمى «بالعائلية» فيمكن تشجيعها، وخاصة عن طريق إقامة دورات تدريبية للمزارعين وعائلاتهم، حيث تساعد مثل هذه الصناعات على حل بعض مشاكل الحفظ والتسويق وزيادة مداخيل الأسر وتوفير نوع من الأمان الغذائي على مستوى العائلة يمكن أن يساعد في تخفيض تكاليف المعيشة والتقليل من الهدر والتلف في بعض المحاصيل الزراعية سريعة التلف.

تکاد منطقة بعلبك-الهرمل تكون خالية تماماً من المصانع على مختلف أنواعها. لذا فإن فرص العمل في المجالات غير الزراعية محدودة جداً. وقد يكون السبب في ذلك عدم تمكن الحكومة من وضع سياسة اقتصادية شاملة تساعده في خلق تنمية متوازية في كل المناطق اللبنانية، وذلك بسبب الأحداث الداخلية التي استمرت مدة طويلة: ويبدو أن عدم توفير البنية التحتية الالزمة من ماء وكهرباء وطرق وضعف السيطرة الأمنية منذ عهد الاستقلال في تلك المنطقة، جعلها غير مرغوبة من قبل المستثمرين الصناعيين. إلا أن منطقة بعلبك-الهرمل عدا ميزات يمكن أن تجذب إليها الصناعات فالأرض الالزمة للصناعة متوفرة بأسعار أرخص من باقي المناطق اللبنانية. كما أن المنطقة غنية بالمياه. ويضاف إلى ذلك محاذة المنطقة للجمهورية العربية السورية، وهو أمر يمكن أن يشجع على إقامة مشاريع صناعية مشتركة تخدم السوقين اللبناني والصوري. ومن هنا فإن اعطاء الحوافز للصناعيين للاستثمار في المنطقة يجب أن يكون من صلب سياسة الدولة التنموية، بالإضافة إلى تحسين البنية التحتية الالزمة للتتوسيع الاقتصادي، من ماء وكهرباء ومواصلات واتصالات.

ونظراً لأن عددً من المصانع المتواجدة بالقرب من العاصمة بيروت يعمل بها عدد كبير من أبناء المنطقة فإن إقامة الصناعات في منطقتهم تهيء لهم فرص العيش الكريم في قرابة وتحف من التجمعات السكانية الفقيرة المحيطة بالعاصمة. وتتوفر بذلك على الدولة الكثير من المشاكل الاجتماعية والأمنية والاقتصادية.

### ثالثاً- تحسين الخدمات في القطاع الزراعي

تمثل أحد المقومات الأساسية للتنمية الريفية المتكاملة، التي تحتاجها المنطقة لخلق مناخ مشجع على الإقلاع عن الزراعات الممنوعة، في تأمين كافة الخدمات وخاصة خدمات القطاع الزراعي. فواقع المنطقة يشير إلى الغياب شبه الكامل لمؤسسات القطاع العام والخاص العاملة في مجال الخدمات الزراعية بالرغم من أن تلك الخدمات والمؤسسات يمكن أن تكون وسيلة الدولة القوية التي تساعده على محاربة الزراعات الممنوعة. وفيما يلي أهم المؤسسات الواجب إنشاؤها أو تشسيطها في المنطقة.

#### ألف- مراكز الارشاد والتدريب والتعليم الزراعي

فالمنطقة خالية من أي معهد زراعي، على أي مستوى كان، مع أنه توجد عدة معاهد زراعية رسمية. وستكون المنطقة بحاجة ماسة إلى مراكز للارشاد وتدريب المزارعين وخاصة بالنسبة للزراعة والنشاطات الاقتصادية الجديدة. ويمكن أن تكون الدورات التدريبية المتخصصة المكثفة هي الأجدى في المرحلة الحاضرة. كما يجب التركيز على الارشاد الزراعي وتقويته بحيث يلبي الحاجة المتزايدة له. ومن الضروري أن يكون الارشاد متكاملاً يتناول، بالإضافة إلى المسائل الفنية، النواحي الاقتصادية والإدارية للنشاطات الزراعية.

#### باء- مراكز الخدمات البيطرية

إن التوسيع في الانتاج الحيواني كجزء من التنمية الريفية المتكاملة للمنطقة يتطلب توفير الخدمات البيطرية السريعة ذات المستوى العالمي لكل أنواع الحيوانات والدواجن والمناولات. ومثل هذه الخدمات يجب أن تكون مجانية وتنناول الوقاية والعلاج. فمراقبة مزارع الحيوانات وإدائها هي من الأمور المطلوبة من المراكز البيطرية، وليس من الضروري أن تتم بناء على طلبات المزارعين الخاصة، ولكن كجزء من الوقاية الشاملة للثروة الحيوانية في المنطقة.

كما يجب أن تشمل الخدمات البيطرية مزارع الأسماك التي من المفترض أن تتكاثر في المنطقة، وخاصة مع تطور القطاع السياحي.

#### جيم- التعاونيات الزراعية

من المفيد التذكير بأن وجود تعاونيات للمزارعين يعتبر من الأمور المفيدة جداً والداعمة للتنمية الريفية ومن واجب الحكومة تشجيع إقامة التعاونيات والتدريب على إدارتها.

ورغم وجود عدد كبير من التعاونيات المسجلة في المنطقة، إلا أن معظمها لا يعمل. والسبب الأساسي هو أن تكوينها كان لأهداف مؤقتة ومحددة، كما أن عدم الفهم الصحيح للعمل التعاوني وعدم المعرفة بمتطلبات إدارة التعاونيات قد أديا إلى شللها وتوقفها.

وهذا الواقع غير المشجع لم يمنع عدداً قليلاً جداً من التعاونيات من العمل والنجاح، حتى في الظروف الصعبة التي مرت بها المنطقة. ومن المفيد دراسة إداء تلك التعاونيات الناجحة والاستفادة من تجاربها لتعزيز العمل التعاوني في المنطقة.

كما أن من المفيد عقد دورات خاصة للتدريب على إدارة التعاونيات وشرح أهدافها وفوائدها. وفي هذا المجال، يمكن الاستفادة من خبرات منظمة العمل الدولية للأمم المتحدة التي ساعدت على تأسيس عدد من المعاهد التعاونية في عدة دول.

#### DAL- الاقراض الزراعي

من الصعب تصور امكانية تحقيق نمو زراعي واقتصادي في المنطقة على نطاق واسع وبال مستوى المطلوب دون أن يكون هناك تسهيلات اقراضية للمزارعين. فمزارعو المنطقة في مجملهم هم أضعف من أن يمولوا مشروعات جديدة، وخاصة إذا كانت متوسطة أو طويلة الأمد. فأكثر المزارعين يؤمدون كفاف يومهم، لدرجة أن كثيراً منهم إذا ما تخلى عن زراعة الحشيشة والخشخاش، غير المكلفة، سيجد صعوبة في تمويل عمليات الزراعة العادلة للمحاصيل البديلة. فتكليف العيش المرتفعة جعلت المزارع يعتمد بشكل كبير على قروض يقدمها له المتداولون بالزراعة الممنوعة، وبالتالي فإنه لا يستطيع التخلص من تلك

الزراعات الا اذا استطاع التخلص من ذلك القيد المتمثل في القروض المعطاة له. وهنا تكمن ضرورة تأمين البديل لتلك القروض، وذلك بواسطة مؤسسة حكومية للإقراض الزراعي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المزارعين في تلك المنطقة وتساعدهم على الاستغناء عن القروض ذات المصدر المفسد.

إن مثل هذه الخدمة يمكن أن تقدم عن طريق فرع لمؤسسة وطنية للإقراض الزراعي تعمل على نطاق لبنان ككل، ويمكن أن تكون مؤسسة محلية تنشأ لغرض دعم مهاربة الزراعات الممنوعة عن طريق تأمين القروض، بدلاً من انتظار تأسيس مؤسسة الإقراض أو المصرف الوطني للأنماء الزراعي، الذي قد تطول عملية تأسيسه.

ومن الجدير بالذكر هنا أن التحول من الزراعات الممنوعة الموسمية الى زراعات دائمة ونشاطات انتاجية أخرى ذات طابع طويل الأجل يتطلب تأمين مبالغ كبيرة للإقراض. وفي هذا المجال، يجب أن يكون للدول الراغبة في مساعدة لبنان على التخلص من الزراعات الممنوعة دور أساسي في تأمين رأس المال اللازم لمؤسسة الإقراض المقترحة. ويمكن أن تكون تلك المساعدة على شكل قروض ميسّرة وذات فائدة منخفضة.

#### هاء- الطرق الزراعية

ما زالت منطقة بعلبك-الهرمل تفتقر، بشكل كبير، الى الطرق الزراعية، حيث أن النقص واضح في هذا المجال الحيوي. وبالرغم من الجهود التي بذلها المشروع الأخضر، الذي تقع على عاته مسؤولية شق الطرق الزراعية، فإن هناك حاجة الى زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للمشروع الأخضر لشق الطرق الزراعية. كما أنه هناك حاجة لأن يركّز المشروع الأخضر على الطرق التي تخدم أكبر عدد من المزارعين، وخاصة الصغار منهم. ونعتقد أن إجراء دراسة ميدانية لتحديد حاجة المنطقة من الطرق الزراعية ووضع الخرائط والتصاميم الالازمة والبرنامج الزمني لانشائها مع تبيان تكاليفها ضرورة لا بد منها لتأمين القروض والمساعدات الالازمة للتنفيذ. والكادر الفني في المشروع الأخضر، كما يبدو، قادر على اجراء الدراسة وبالسرعة المطلوبة نظراً لخبرته الطويلة في هذا المجال.

#### واو- مركز لفرز وتوضيب الخضر والفاكهة

بالرغم من وجود عدد من مراكز الفرز والتوضيب التي يديرها القطاع الخاص في سهل البقاع إلا أنه لا يوجد أي مركز في منطقة بعلبك-الهرمل. ونرى أن إنشاء مركز حديث للفرز والتوضيب والخزن في المنطقة سيساعد على تحسين عملية تسويق المنتجات ويشجع على زيارتها وعلى الحد من تلفها.

وقد درست المنظمة العربية للتنمية الزراعية هذا الموضوع وأعدت وثيقة متكاملة لمشروع مركز للفرز والتوضيب والخزن، ذي جدوى اقتصادية عالية، وتعتقد ان القطاع الخاص يمكن ان يبادر الى تنفيذه اذا ما لاقى التشجيع من الدولة. وقد ورد هذا المشروع ايضاً كأحد المشاريع المقترحة

تنفيذها في الدراسة التي أعدت من قبل البعثة المشتركة<sup>(١٨)</sup> التي وضعت خطة وطنية لإعادة تأهيل وتنمية القطاع الزراعي. ولقد بلغت الكلفة الإجمالية للمشروع ١٢ مليون دولار. واقتصر أن يكون موقع المركز في وسط البقاع.

#### رابعاً- تحسين الخدمات في القطاعات الأخرى

تعتمد التنمية الريفية المتكاملة على تحسين الخدمات في كل القطاعات، مع التركيز على القطاع الريفي الأساسي، الا وهو الزراعة. ولن نستطيع في هذه الورقة دراسة تفاصيل حاجات المنطقة لكل القطاعات. لذا نقترح أن تقوم فرق متخصصة في كل قطاع بإجراء الدراسة التفصيلية الالزامية لكل من قطاعات الصناعة والسياحة والتعليم والصحة والاتصالات والمواصلات والكهرباء وغيرها، ووضع الخطط والمشاريع الالزامية للنهوض بها.

و هنا لا بد من الاشارة الى الدراسة الميدانية المفصلة التي قامت بها مؤسسة الحريري<sup>(١٩)</sup> سنة ١٩٨٧ وبيّنت فيها بعض حاجات المنطقة في القطاعات المختلفة والتكاليف الالزامية. وفيما يلي موجز لها بينته واقتصرت تلك الدراسة في عدة مجالات أساسية بالنسبة للتنمية الريفية المتكاملة.

#### الف- شبكات المياه

هناك نقص كبير في شبكات مياه الشرب. فهي بعلبك التي تضم ١٣٧ قرية وحى، يوجد فقط ٣٣ شبكة بحالة جيدة و ٤٦ شبكة تحتاج الى اعادة تأهيل، كما ان هناك حاجة الى ٤٥ شبكة جديدة. والكلفة الإجمالية لإعادة التأهيل والتجديد قدرت بـ ٢٨٨ مليون دولار. أما في الهرمل التي تضم ٨٧ قرية، فهناك فقط شبكتان للمياه و ١٠ شبكات تحتاج الى اعادة تأهيل، وهناك حاجة الى ٣٧ شبكة جديدة. والكلفة الإجمالية لإعادة التأهيل والتجديد قدرت بـ ٢٨١ مليون دولار. أما كلفة الأقنية من تأهيل وتجديده فقدرتها مؤسسة الحريري بـ ٣٥ مليون دولار.

#### باء- الحفر الصحية والمجاري

لا يوجد في قضاء بعلبك أية شبكة للمجاري. والكلفة المقدرة لإقامة الشبكات الالزامية تبلغ ١٦,٧٨ مليون دولار. أما في الهرمل فهناك شبكة واحدة، والكلفة المقدرة للشبكات الجديدة هي ٥٠,٩ مليون دولار.

(١٨) بعثة الزراعة والري المشتركة بين برنامج الامم المتحدة الانمائي والغاو والاسكوا، ١٤ أيار/مايو - ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٢.

(١٩) لبنان: الواقع وحاجات التأهيل والتنمية، مؤسسة الحريري، سنة ١٩٨٧.

#### جيم- قطاع التعليم

يتبيّن ان عدد التلاميذ في المدارس الرسمية والخاصة هو ٤٦٦٠ في بعلبك و ٣٨٠ في الهرمل، وأن عدد المدارس الثانوية الرسمية والخاصة هو ١١ مدرسة في بعلبك، ولا يوجد أية مدرسة ثانوية في قضاء الهرمل. وهذا يشكّل نقصاً كبيراً بالنسبة لحاجات المنطقة التعليمية وخصوصاً في المرحلة الثانوية. كما أنه لا يوجد أي فرع للجامعات في المنطقة. وهذا يعني أن على الكثير من الطلاب الثانويين وجميع الطلاب الجامعيين أن يتركوا المنطقة إلى بيروت أو المدن الأخرى حيث تتوفر فرص أكبر للتعليم، مما يفرض مصاريف باهظة على الأهل وبالتالي يشجعهم على الهجرة إلى بيروت ليكونوا قريبين من أولادهم الطلاب.

#### دال- قطاع الصحة

الإهمال للقطاع الصحي في المنطقة واضح، فالإحصاءات تشير إلى وجود مستوصف واحد في قضاء الهرمل الذي يضم ٨٧ قرية، كما أن هناك حاجة إلى ٢٦ مستوصف جديداً. وهناك مستشفى واحد وثمة حاجة إلى مستشفى آخر. وليس هناك أي مركز طبي وثمة الحاجة إلى أربعة. وليس هناك أي مركز اسعاف، وثمة حاجة إلى واحد. وليس هناك أي مركز اطفال، وثمة حاجة إلى واحد. والكلفة الإجمالية المقدرة لسد النقص تبلغ حوالي ٥٧ مليون دولار.

#### هاء- قطاع السياحة

يتبيّن من المسح الميداني انه لا يوجد في الهرمل أي فندق، في حين أن هناك فندقاً واحداً في بعلبك والكلفة التقديرية لتلبية احتياجات السياحة في الهرمل هي ٤٨٠ مليون دولار وفي بعلبك حوالي ٨٩١ مليون دولار.

#### واؤ- الطرق

تذكر الدراسة ان كلفة تأهيل الطرق الموجودة وشق وتعبيد الطرق الجديدة الالازمة لقضاء الهرمل تبلغ حوالي ٤٨٥ مليون دولار، وفي قضاء بعلبك حوالي ٩٥١ مليون دولار.

#### زاي- الخدمات الاجتماعية

أما كلفة الخدمات الاجتماعية من نواد وقاعات محاضرات وملعب رياضية فقدرت بـ ٦٩٠ مليون دولار في الهرمل و ٢٨٠ مليون دولار في بعلبك.

#### حاء- الكهرباء

اما كلفة البنية الأساسية للكهرباء فقدرت بـ ٣٩١ مليون دولار للهرمل و ١١٣ مليون دولار لبعبلبك.

طاء- الهاتف

وقدرت كلفة مد شبكات الهاتف الازمة بـ ١٩١ مليون دولار للهرمل و ٣٨٢ مليون دولار لبعبك.

إن ذكر تلك الأرقام التي وردت في دراسة مؤسسة الحريري هو فقط للإشارة وإظهار امكانية الاستفادة من الاحصاءات الأكثر تفصيلاً المبينة في الدراسة لوضع تصور متكامل للحاجات والتكاليف الازمة لعملية التنمية الريفية لمنطقة بعلبك-الهرمل، آخذين بعين الاعتبار المعطيات التي جدت بعد سنة ١٩٨٧ وهي تاريخ تلك الدراسة.

#### الفصل الرابع

##### توصيات واقتراحات حول مكافحة الزراعات غير المشروعة

لن نكرر في هذه الدراسة التوصيات والاقتراحات الواردة في الدراسات والتقارير الكثيرة التي تناولت موضوع الزراعات غير المشروعة في لبنان. إلا أنه من الضروري التأكيد على بعض الحقائق التي تتعلق بهذا الموضوع الهام:

- ١- إن الدولة اللبنانية اتخذت القرار الحاسم بالقضاء على المخدرات زراعة وتصنيعاً وترويجاً.
- ٢- إن هنالك دوافع اقتصادية وبالتالي معيشية وراء زراعة تلك المحاصيل من قبل المزارعين.
- ٣- إن مردود محصولي الحشيش والخشخاش هو الأعلى في منطقة زراعتها.
- ٤- إن محصولي الحشيش والخشخاش لا يعانيان من مشاكل التخزين والتسويق المستفلة بالنسبة لغير الزراعات الأخرى في المنطقة.
- ٥- إن إنتاجية الأراضي البعلية في المنطقة متدايرة بشكل واضح للمحاصيل كافة.
- ٦- هنالك نسبة عالية من مياه الري، وخاصة المياه السطحية، تذهب هدرًا لعدم استغلالها أو تبطين القنوات وعدم صيانتها.
- ٧- الموارد الاقتصادية من النشاطات غير الزراعية تكاد تكون معدومة في المنطقة باستثناء بعض الوظائف الحكومية.
- ٨- الخدمات الزراعية من ارشاد وتدريب واقراض تكاد تكون معدومة.
- ٩- الخدمات الحياتية الاجتماعية، كالتعليم والوقاية والرعاية الصحية ومياه الشرب والكهرباء والمواصلات والطرق، ضعيفة جداً.

لقد توصل فريق عمل مشترك لثلاث منظمات دولية - هي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وشبكة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، كان قد كلف بدراسة هذا الموضوع أيضاً - إلى قناعة بأن تنفيذ برنامج شامل للتنمية الريفية المتکاملة لمنطقة بعلبك-الهرمل هو الطريق الأمثل والأسلم والأضمن لإلقاء المزارعين بشكل دائم عن زراعة الحشيش والخشخاش في تلك المنطقة. واقتصر الفريق أن يتم التنفيذ على ثلاثة مراحل متداخلة

وتمتد من سنة ١٩٩٣ حتى سنة ١٩٩٧، بحيث تنفذ المرحلة الأولى خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٣، والثانية خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، والثالثة خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. ولقد فصل التقرير الأهداف والنشاطات والمشاريع الواجبة التنفيذ في كل مرحلة.

في المرحلة الأولى، طالب التقرير بأن يتم التركيز على تقديم مساعدات فورية عينية إلى صغار المزارعين تشمل البذور المحسنة، والأسمدة، والعلاجات الزراعية، والمعدات، وحيوانات التربية، والقروض الزراعية، وعلى إنشاء تعاونيات أو تنظيمات للمزارعين لتسويق انتاجهم. وشدد التقرير على أهمية قيام الدولة بتنظيم عمليات استيراد المنتوجات الزراعية ومنع التهريب على أن يرافق كل ذلك عمليات الترميم للمشاريع الزراعية الموجودة، وخاصة أقنية الري والطرق الزراعية وتحسين مستوى الخدمات الأساسية الأخرى كالصحة والتعليم وإعادة تنظيم جهاز الارشاد وتنشيط دوره.

أما في المرحلة الثانية، فقد طالب التقرير بالتركيز على عمليات التأهيل ودعم النشاطات التي بدأ في المرحلة الأولى، ووضع الأساس لعملية التنمية الشاملة طويلة الأجل. وأهم الأعمال التي اقترح إنجازها في هذه المرحلة هي:

- ١ تحسين أقنية الري وتطوير وصيانة الآبار الارتوازية والتوسع في شبكات الطرق الزراعية ومراكز حفظ المحاصيل.
- ٢ إدخال السلالات المحسنة من الحيوانات المزرعية.
- ٣ البدء بالابحاث التجارب الالازمة لإدخال زراعات جديدة ملائمة للمنطقة ولرفع مستوى انتاجية الزراعات الموجودة حاليا.
- ٤ تنظيم وقوية الارشاد الزراعي والتدريب.
- ٥ تنظيم وتطوير عمليات الإقراض الزراعي وقنوات التسويق والتعاونيات الزراعية.
- ٦ التخطيط لنشاطات غير زراعية تساعده على زيادة دخل المزارعين.
- ٧ تقوية النشاطات والأجهزة العاملة في مجالات الوقاية الصحية والتربية ومياه الشرب، والكهرباء.
- ٨ حماية البيئة ووقف انجراف التربة، خاصة من خلال برامج للتحريج.
- ٩ إنشاء مراكز ترفيهية وسياحية في المنطقة.
- ١٠ وضع دراسات الجدوى الاقتصادية النهائية لمشاريع التنمية بعيدة المدى.

أما في المرحلة الثالثة، فقد اقترح التقرير أن يصار إلى توسيع القاعدة الاقتصادية لمنطقة بعلبك-الهرمل بهدف تحقيق التنمية المستدامة وذلك بإنشاء مشاريع الري الجديدة، وإنشاء مراكز لحفظ وتوضيب المنتوجات الزراعية، ورفع مستوى محطات الأبحاث الزراعية، وزيادة وتوسيع شبكات الكهرباء، وإدخال نشاطات اقتصادية غير زراعية، وبناء مدارس ومرافق صحية جديدة وغير ذلك من المشاريع الانتاجية والخدمة المناسبة.

ونود أن نشير في هذا المجال إلى أننا قمنا، في إطار إعداد هذه الدراسة، وبالتعاون مع الجامعة الأمريكية في بيروت، بإجراء مسح اقتصادي واجتماعي للمنطقة عن طريق العينة. ومن وجهة نظر مزارعي المنطقة من شملهم المسح، كان من أهم معوقات التنمية الزراعية، حسب أهميتها، ما يلي:

- ١- الأسعار المرتفعة للمستلزمات الزراعية والآلات وتدني أجور العمال.
- ٢- مياه الري وارتفاع أسعارها واحتكار شبكات الري من قبل البعض.
- ٣- النقص الواضح في البنية التحتية، وخاصة الطرق الزراعية.
- ٤- النقص الواضح في الخدمات الزراعية كالإرشاد والإقراض، مع ارتفاع سعر الفائدة على القروض.
- ٥- عدم وجود سياسة زراعية للدولة، وعدم تنظيم الاستيراد للمنتوجات الزراعية، وركود السوق.
- ٦- تدهور قيمة العملة الوطنية.

اننا نرى ضرورة معالجة هذه القضايا وبأسرع وقت ممكن، منعا لاستفحال المشاكل واستغلال نفاد صبر المزارعين من قبل مشجعي زراعة الحشيش والخشاش من مهربين ومصنعين للمواد المخدرة. ولا بد من الاشارة إلى أن وضع لبنان المالي الحالي لا يسمح له بتخصيص الأموال الكافية لتنفيذ المشاريع المقترحة لمعالجة المشكلة موضوع البحث، وأنه من الضروري أن يتلقى لبنان المساعدات اللازمة، وخاصة من الدول الغنية التي يهمها القضاء على المخدرات. إذ لم تعد مشكلة محاربة المخدرات، انتاجاً واستهلاكاً، مشكلة قطرية يمكن حصر مواجهتها في بلد معين، ولكنها مشكلة دولية تحتاج إلى المؤازرة والتعاون والتنسيق من كافة دول العالم.